

أراء ابن السراج في : (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)  
د . مريم مفتاح ميلاد الربيعي - قسم اللغة العربية — كلية العلوم الشرعية  
مسلاتة / الجامعة الأسمرية

Ibn Al-Sarraj's Views on: (Ibn Aqil's Explanation on Ibn Malik's Alfiyya)  
Abstract

Ibn Al-Sarraj is a scholar of grammar, an imam of culture, and a sheikh of language. He is a study worthy scholar of evaluation, one of the famous imams of grammar in literature, and the science of Arabic. He was a man of broad culture and many aspects, so he combined pure Arab culture with the cultures imported into Arab thought at that time. He looked into the details of Sibawayh's book, and relied on the issues of Al-Akhfash and the Kufians, and he differed from the principles of the Basrans in many issues.

Ibn Al-Sarrah grew up after the completion and end of the classes of Basra grammarians, he grew up in Baghdad and died there, but his approach was Basari, and he said that he was Basari, and he relied on the Basrans foundations and used their terminology.

Among the most important results that I reached in studying the opinions of Ibn Al-Sarraj in the book: *Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah* are the following:

1. It is required in the predicate of the subject, if a performative sentence occurs, we should estimate its statement, and Ibn Malik and the majority of grammarians did not stipulate that.
2. Ibn Al-Sarraj viewed that (habbatha حبثا) is a noun and it is a subject and the specific is its predicate or an advanced predicate and the specific is a delayed subject so we combined (habba حب) with (tha ذا) and made it one noun.
3. Ibn Al-Sarraj viewed that the negative (inna ان) works like (laysa ليس) in that, he followed Sheikh Al-Mubarrad and the Kufians, and he disagreed with the doctrine of most the Basrans.

4. Ibn Al-Sarraj saw that (laysa ليس) and (asa عسى) are letters not verbs, and in that, he followed the doctrine of the Kufians and disagreed with the doctrine of the Basrans.
5. Ibn Al-Sarraj viewed that if (ma ما) is not connected to (inna ان) and its sisters, it prevents it from working except for (layta ليت), then it is permissible to work and neglect it, so you say: (innama Zaid is standing انما زيد قائم) and it is not permissible to put Zaid in the accusative case, and likewise (Inna, Kaana, Lakina and Lalla ، وكأن، ان، وكن، ولعل). If (ma ما) is connected to these letters, it prevents them from working and it may work a little, but the majority of grammarians disagreed with that.

### ملخص البحث :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة على أشرف الأنبياء ، والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبة أجمعين ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد :

يعد ابن السراج علم من أعلام النحو، وإمام من أئمة الثقافة، وشيخ من شيوخ اللغة. فهو عالم حري بالدراسة، جدير بالتقييم. أحد ، أئمة النحو المشهورين بالأدب ، وعلم العربية. وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة ، وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك ، نظر في دقائق كتاب سيبويه ، وعول على مسائل الأخفش ، والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

ونشأ ابن السراج بعد تكامل وانتهاج طبقات النحاة البصريين ، والكوفيين. نشأ في بغداد ، ومات فيها، لكن مذهبه بصري ، وكان يقول بأراء البصريين ، ويعد نفسه بصريا ، ويعتمد الأسس البصرية ، ويستعمل مصطلحاتهم .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في دراسة أراء ابن السراج في كتاب : (شرح

ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ما يلي : -

1 - أنه يشترط في خبر المبتدأ. إذا وقع جملة إنشائية طلبية أن نقدر لها قول ، ولم يشترط ذلك ابن مالك ، وجمهور النحاة .

2 - ذهب ابن السراج في إلى أن (حبذا) اسم وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا اسما واحداً.

- 3 — ذهب ابن السراج أنّ (إنّ) النافية ، تعمل عمل ليس ، وفي ذلك تبع شيخة المبرد والكوفيين ، وخالف مذهب أكثر البصريين .
- 4 — ذهب ابن السراج إلى أنّ (ليس وعسى) حرف وليست فعل و في ذلك تبع مذهب الكوفيين وخالف مذهب البصريين .
- 5 — ذهب ابن السراج إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفتها عن العمل إلا لبت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال فتقول إنما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك (أن وكأن ولكن ولعل) أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا خالف فيه جمهور النحاة.

### المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .  
وبعد :

يعد ابن السراج علم من أعلام النحو، وإمام من أئمة الثقافة ، وشيخ من شيوخ اللغة. فهو عالم حري بالدراسة جدير بالتقييم . أحد ، أئمة النحو المشهورين . " بالأدب وعلم العربية. وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب، في القديم كما أفاد من الحديث في زمنه، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك ، نظر في دقائق كتاب سيبويه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة. ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. " 1

### أهداف البحث :-

من الأهداف التي دفعتني لدراسة أراء ابن السراج في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ما يلي :-

1 — معرفة أراء ابن السراج التي ذكرها في كتاب شرح ابن عقيل .الذي يعد مرجعا هاما من المراجع النحوية التي تدرس لطلاب الجامعات .

2 — حصر أراء ابن السراج التي ذكرها ابن عقيل في شرحه على الألفية

### أسباب اختيار الموضوع

ومن الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة عن ابن السراج ما يلي:

كثرة آراء ابن السراج في كتب النحو ، وقد خصصت من هذه الكتب التي وجدت فيها آراء ابن السراج كتاب : (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ؛ لتوضيح ومعرفة آراء ابن السراج فيه .

### الدراسات السابقة :

1 — آراء ابن عقيل في شرحه لألفية والتسهيل: دراسة نقديو موازنة بين آرائه اتفاقا واختلافا ، د. محمد عبد الدايم محمد عطية ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادي ، مجلة كلية الآداب بقنا .

2 — آراء الأخفش في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، فاطمة علي عبدالله احنيش ، جامعة مصراته ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية .

3 — نحو ابن السراج (ت 316هـ) عند المرادي (749) ، دراسة وتحقيق ، م م حيدر فرحان عبد ، جامعة واسط كلية التربية الأساسية .

وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين : المبحث الأول تكلمت فيه عن ابن السراج ، وشيوخه وتلاميذه ، وأهم مؤلفاته ومذهبه ، والمبحث الثاني تكلمت فيه عن آراءه التي ذُكرت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وقد قسمته كما يلي:

المبحث الأول :- ابن السراج .

المبحث الثاني :- آراء ابن السراج في شرح ابن عقيل .

### ابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج، فإنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين .<sup>2</sup> بالأدب وعلم العربية. " نشأ في بغداد وأخذ النحو عن أبي العباس المبرد وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد . وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب . تعمق في القديم كما أفاد من الحديث في زمنه، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك

ولعل اهتمام ابن السراج بالنحو بدأ يظهر بعد انتهار الزجاج له حتى هم بضربه لخطئه في مسألة نحوية ..... وذلك عندما حضر عند الزجاج مسلما عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة نحوية ، فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر.

فأجاب ، فأخطأ فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتكَ " <sup>3</sup> ، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء ، والفتنة بالحسن بن رجا ، وأنت تخطئ في مثل هذا، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ

قرأت الكتاب -يعني: كتاب سيبويه- لأنني شغلت عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاود، فعاود .... ونظر في دقائق كتاب سيبويه ، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة . "

#### أخلاقه ومكانته العلمية:

كان أحد الأئمة المجمع على فضله ، ونبله ، وجلالة قدره، ثقة أديبا شاعرا إماما في النحو بليغا في الرأي متينا"<sup>4</sup>.

#### أساتذته - شيوخه :

من أهم شيوخ ابن السراج . أبو العباس المبرّد<sup>5</sup> إمام نحاة البصرة في القرن الثالث الهجري، فقد صحبه ابن السراج وأخذ عنه العلم والأدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه "<sup>6</sup>. تلاميذه:

#### وأبرز تلاميذ ابن السراج:

- 1- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة 337هـ.
- 2- أبو سعيد السيرافي النحوي المتوفى "368هـ".
- 3- أبو علي الفارسي "377".
- 4- الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى "384".
- 5- أبو علي القالي "356": ومن تلاميذ ابن السراج.
- 6- الأزهري اللغوي: "370" محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي.
- 7- أبو القاسم الأمدي: "371" الحسن بن بشر الأمدي . "<sup>7</sup>

#### مؤلفاته :

- وهذا وصف موجز لبعض هذه المصنفات:
- 1- كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية. وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب<sup>8</sup>.
  - 2- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول، أو الأصول الصغيرة ، وهو كتاب في النحو .
  - 3- كتاب الجمل، وهو في النحو أيضا، أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول عندما كان يتحدث عن الموضوع الذي يتساوى فيه الجمل .
  - 4- الموجز: كتاب في النحو والصرف، شرحه الرماني .
  - 5- شرح كتاب سيبويه: وهذا بطبيعة الحال يشمل النحو والصرف معا .

- 6- الشكل والنقط .
- 7- كتاب الهجاء أو الخط. " 9
- 8- كتاب الشعر والشعراء : ذكره ابن خلكان وياقوت والقفطي.
- 9- احتجاج القراء: وهذا الكتاب في التفسير والقراءات.. وذكره أبو علي الفارسي في كتابه الحجة قال : "وقد كان أبو بكر شرع في تفسير ... سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا." 10
- 10- كتاب الاشتقاق.
- 13- كتاب علل النحو: لم يشر إليه أحد ممن ترجم لابن السراج سوى القفطي.
- 14- كتاب الهمز: أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول.
- 15- كتاب العروض " 11

#### مذهب ابن السراج النحوي:

نشأ ابن السراج بعد تكامل وانتهاء طبقات النحاة البصريين والكوفيين إذ إن آخر من يذكر في طبقات البصريين أبو العباس المبرد المتوفى "285هـ" وآخر من يذكر في طبقات الكوفيين يحيى بن أحمد المعروف بثعلب المتوفى "291هـ". نشأ في بغداد ومات فيها، لكن مذهبه بصري أو هكذا ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين . إن ابن السراج يقول بأراء البصريين ويعد نفسه بصريا ويعتمد الأسس البصرية، ويستعمل مصطلحاتهم .

فهو كالنحاة البصريين يعتمد القبائل العربية الفصيحة، ولا يقيس على القليل ، أو النادر بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانته فصاحتهم، ويقيسون على النادر والقليل، بل الشاهد الواحد أيضاً." 12

#### وفاته:

توفي أبو بكر بن السراج يوم الأحد، لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة في خلافة المقتدر بالله تعالى" 13 إلا أن هناك روايتين إحداهما: ذكرها العيني في عقد الجمان في ثنانيا الحديث عن ابن السراج وهي لا تختلف عن الروايات المتداولة بين المترجمين تقول: في تاريخ النويري أن ابن السراج توفي في ذي الحجة سنة "310" ثم قال: قيل: كانت وفاته سنة خمس عشرة وثلثمائة. والثانية: وهي: أن أبا بكر بن السراج توفي سنة إحدى وستين وثلثمائة هجرية، وهذا -كما يبدو- تحريف؛ لأن سنة "316" قابلة للتقديم والتأخير فتصبح سنة "361هـ".

أراء ابن السراج في شرح ابن عقيل :

1 - باب الابتداء :

المسألة الأولى - شروط جملة الخبر :

يشترط في الجملة الواقعة خبرا سواء كانت اسمية أو فعلية أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ إن لم تكن هي المبتدأ<sup>15</sup> ، والتي قال فيها ابن مالك في ألفيته :  
ومفرداً يأتي ويأتي جملة ... حاويةً معنى الذي سيقف له<sup>16</sup>  
وقال ابن عقيل في شرح الألفية : " يشترط في الجملة الواقعة خبرا ثلاث شروط وهي كالاتي :

**أولها :- أن تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ .**

**ثانيها :-** ألا تكون الجملة ندائية ، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة " يا أعدل الناس " خبرا عن محمد .

**ثالثها: ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.**"

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب<sup>17</sup> **شرطا رابعا**، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري<sup>18</sup> **خامسا** : وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: (زيد والله إن قصدته ليعطينك)، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الانشائية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه "<sup>19</sup>

(ويرى ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعته، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعته بأن النعته يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم، والانشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الاخبار بالجملة الانشائية في قول العذري .

وجد الفرزدق أتعب به ... ودق خياشيمه الجندل

ففي هذا البيت كل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ . خبره جملة (نعم) وفاعلها، وهي إنشائية "<sup>20</sup>

" وفي قوله " وجد الفرزدق أتعس به " دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الانباري <sup>21</sup> .

ويقول ابن السراج في أصوله : " وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها <sup>22</sup> .

فمثلًا إن قلت : " (زيدٌ فاضربه) لا يجوز على أن يكون (زيد) مبتدأ. و(اضربه) خبره <sup>23</sup> . " وقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية. وهُوَ صَحِيحٌ، وَقِيلَ نَصَبٌ بقول مُضْمَرٍ هُوَ الْخَبَرُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِنْشَائِيَّةَ لَا تَكُونُ خَبْرًا <sup>24</sup> . وَقَدْ أَجَازُوا أَنَّ يَكُونُ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : اضْرِبْ <sup>25</sup> .

### المسألة الثانية - الخبر شبه الجملة :

ذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف ، والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة . نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات ، والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف . وقد صرح به شذوذاً <sup>26</sup> كقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن. <sup>27</sup>

فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور، خلافا لابن السراج الذي جعله قسما برأسه - لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد، أو في تقدير الجملة، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم ؛ بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه، وذلك لا يجوز عندهم، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسما مشتقا أم قدرته فعلا. <sup>28</sup>

### 2 - باب كان وأخواتها :

نواسخ الابتداء قسمان : أفعال وحروف ، فالأفعال كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ، والحروف ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقا إلا (ليس) فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليه - إلى أنها حرف. وأول من ذهب من النحاة إلى أن (ليس) حرف، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في " الحليبات " <sup>29</sup> ، وأبو بكر بن شقير ، وجماعة.

### واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول، أن " ليس " أشبه الحرف من وجهين: الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه " ما " وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف. والدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي

30.

" فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن<sup>31</sup>. والأفعال التي لا تتصرف: لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو: نَعَمْ وَبِئْسَ وَفِعْلُ التَّعْجَبِ و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفية، ومه وصه وعليك، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير.<sup>32</sup>

أي أنّ مذهب ابن السراج أن ، "ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومذهب جمهور البصريين أنّ "ليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لست، ولستما ولسوا، ولسن... " <sup>33</sup>.

### 3 - تقديم خبر ليس عليها :

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ،فذهب الكوفيون ،والمبرد ،والزجاج ،وابن السراج ،وأكثر المتأخرين ،ومنهم المصنف إلى المنع ، وذهب البصريون ،وأبو علي الفارسي ،وابن برهان إلى الجواز ، فنقول : (قائماً ليس زيد )، واختلف النقل عن سيبويه<sup>34</sup> ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها .كقوله تعالى: { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } ،وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقديره أن (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدم على (ليس) قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل.<sup>35</sup>

#### 4 - إن المشبهة بليس :

" وأما إن النافية فمذهب أكثر البصريين ، والفراء أنها لا تعمل شيئا ، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج<sup>36</sup> ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني<sup>37</sup> ، واختاره المصنف<sup>38</sup> ، وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به قال الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين<sup>39</sup>.

#### 4 - باب إن وأخواتها :

إذا اتصلت ما غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفتها عن العمل إلا (ليت) : فإنه يجوز فيها الإعمال ، والإهمال . فتقول : (إنما زيد قائم) ، ولا يجوز نصب (زيد) وكذلك (أن) وكأن ولكن ولعل) وتقول : (ليتما زيد قائم) ، وإن شئت نصبت (زيدا) فقلت : (ليتما زيدا قائم) ، وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى . أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي ، وابن السراج<sup>40</sup> .

والصحيح المذهب الأول : وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا (ليت) ، وأما ما حكاه الأخفش ، والكسائي ، فشاذ<sup>41</sup> . وقد قال سيبويه : " ليتما زيدا منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن " .<sup>42</sup>

" (وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف) ، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف ، فاعرفه تصب ، إن شاء الله تعالى.<sup>43</sup> " وأما " عسى " ، فذهب الكوفيون : إلى أنها حرف تَرَجِّ بمنزلة "لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج.<sup>44</sup>

#### 5 - باب أفعال المقاربة :

يقول ابن الأثير الجزري أن : " عسى " فعل ماض في اللفظ والمعنى ؛ لأنه طمع قد حصل في شيء يستقبل ، وقال قوم : هو ماض في اللفظ مستقبل في المعنى .... ومعناه المقاربة<sup>45</sup> . يقول سيبويه في كتابه : (وتقول : عسيت أن تفعل ، فإن هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أي : قاربت ذاك ، وبمنزلة : دنوت أن تفعل ."<sup>46</sup>

وقال السيرافي أن في عساک ، وعساني ثلاثة آراء : أحدها : الرأي الأول لسيبويه : وهو أنّ عسى حرف بمنزلة لعلّ ينصب ما بعدها الاسم<sup>47</sup> ، والخبر مرفوع في التقدير ، وإن كان محذوفا . كما أنّ (علّك) في قولك : (علّك) أو

(عسك) خبره محذوف مرفوع، والكاف اسمها، وهي منصوبة. واستدلّ على نصب الكاف في (عسك) بقول: عساني، والنون، والياء فيما آخره ألف لا تكون إلا للنصب. والرأي الثاني: للأخفش أنّ الكاف والنون والياء في موضع رفع، وحجّته: أنّ لفظ النَّصْب استعير للرفع في هذا الموضع كما استعير له لفظ الجرّ في: لولاي، ولولاك. والرأي الثالث: لأبي العباس المبرد: أنّ الكاف، والنون والياء في عسك، وعساني. في موضع نصب ب (عسى) وأنّ اسمها مضمّر فيها مرفوع، وجعله كقولهم: (عسى الغوير أبوسا).<sup>48</sup>

وذهب المبرد: أن عسى باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المخبر عنه خبراً. فالياء في موضع نصب خيراً لعسى تقدم، وأنّ والفعل في موضع رفع اسماً لها.<sup>49</sup>

وذهب السيرافي: أن عسى في قولهم: عسك، وعساني، حرف عامل عمل لعل. وضعف بأن، فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد.<sup>50</sup>

واختار ابن مالك. ورحمه الله، مذهب الأخفش، لسلامته من عدم النظير. إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير، غير موضوع للرفع، عن موضوع له.<sup>51</sup> يقول ابن مالك في ألفيته: ككان كاد وعسى لكن ندر ... غير مضارع لهذين خبر<sup>52</sup>.

اختلف النحاة في عسى التي من أفعال المقاربة، فمنهم من يرى أنها فعل، ومنهم من يرى أنها حرف، ونسب القول لابن السراج أنه يرى أن عسى حرف، وليست فعل<sup>53</sup>. ونص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن " عسى " حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترج، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف.

ومن العلماء من ذهب إلى أن " عسى " على ضربين: الضرب الأول: ينصب الاسم، ويرفع الخبر مثل إن، وأخواتها، وهذه حرف ترج، والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب، وهو من أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية ك(تاء) الفاعل في نحو قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ} <sup>54</sup>، وأما جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية.

ومن هذا كله يتضح لك: أن في " عسى " ثلاثة أقوال للنحاة الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون، والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج. أي تبع ابن السراج في هذه المسئلة الكوفيين .  
والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب ، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة<sup>55</sup>.

وقد حكي عن ابن السراج أنه حرف، وهو قول شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك، أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه؛ نحو: "عسيت، وعسيا، وعسوا".

[علة عدم تصرف عسى] فإن قيل: فلم لا يتصرف؟ قيل: لأنه أشبه الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل، ولعل حرف لا يتصرف، فكذلك ما أشبهه.  
[عمل عسى] فإن قيل: فماذا تعمل عسى؟ قيل: ترفع الاسم، وتنصب الخبر مثل كان، إلا أن خبرها لا يكون إلا مع الفعل المستقبل؛ نحو: عسى زيد أن يقوم.<sup>56</sup> و " عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج و ثعلب " <sup>57</sup>.

## 6 — باب التوابع :

جملة النعت لا تكون طلبية وإن وقعت فنضم لها قول محذوف فمثلا في قول الشاعر حتى إذا جنّ الظلام واختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط <sup>58</sup>.  
فظاهر هذا أن قوله هل رأيت الذئب قط صفة ل "مذق" وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط مقول لقول مضمرة هو صفة ل "مذق" والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه؟ فالجواب أن فيه خلافا فمذهب ابن السراج والفراسي التزام ذلك ومذهب الأكثرين عدم التزامه <sup>59</sup>.

"وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان زيداً في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب." <sup>60</sup>.

## 7 - العطف على الضمير المجرور :

قال ابن السراج: "وأما الضمير المخفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه، لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفاً أحياناً ويتأخر بأن يقع معطوفاً أحياناً أخرى، كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفاً ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفاً عليه، فلما خالف الضمير المجرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجز أن يعطف عليه، وقد حكي أنه جاء في الشعر". و في نظر البصريين في هذه المسألة ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر<sup>61</sup> قال الشاعر :

فاليوم قربت تهجوناً وتشتمناً ... فاذهب فما بك والأيام من عجب<sup>62</sup>.

" وقوله: "قربت" معناه أخذت وشرعت. ومعنى البيت: إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها. والاستشهاد بالبيت في قوله: "فما بك والأيام" حيث عطف قوله: "الأيام" بالواو على الضمير المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله "بك" من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه<sup>63</sup>.

" وجعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازماً ولا أقول به لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} 64 " .

## 8 - باب - نعم وبنس وما جرى مجراهما :

وذهب المبرد في المقتضب ، وابن السراج في الأصول ، وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً .

وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلتا اسماً واحداً<sup>65</sup> .

" من أجل أن تأويلها حب الشيء زيد لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء ثم جعلت "حب وذا اسماً فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله. ولا يجوز حبذه لأنها جعلتا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه، كما يكون ذلك في الأمثال نحو: "أطري فإنك ناعلة". فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك<sup>66</sup> .

" الخبز وأنت تأمره, كان جائزاً, كقوله: (فَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلُ النَّعَالِبِ ) وتقول: (ضربتكَ ضرباً عمرو خالدًا), ومعناه: (ضربتكَ ضرب عمرو خالدًا), فإذا قلت: (ضربتكَ زيد خالدًا) , فلا تقدم خالدًا قبل الضرب لأنه في صلته.

قال أبو بكر: وليس هذا مثل قولك: ضرباً زيداً, وأنت تأمره, لأن ذاك قد قام مقام الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول: زيداً ضرباً, وقد مضى تفسير هذا. وتقول: ضربتكَ ضرب زيد عمرًا وكذلك: ضربتكَ ضربك زيداً, وضرباً أنت زيداً, إذا جعلته فاعلاً, وضربتكَ ضرباً إياك زيداً, إذا جعلته مفعولاً, تريد: ضرباً زيد إياك. وقال الأخفش: من رد عليك ضرباً زيد عمرًا إذا كنت تأمره أدخلت عليه سقياً له, فقلت له: ألسنت, إنما تريد سقى الله زيداً فإنه قائل: نعم فتقول. فكما جاز سقياً له حين أقلت السقي مقام "سقاها" فكذلك تقيم " 67 .

" قال أبو بكر ابن السراج: "لا يجوز نعم صاحباً والرجل زيد، من أجل أن "نعم" إذا نصبت، تضمنت مرفوعاً مضمراً فيها، وفي المسألة مرفوع ظاهر، فيستحيل هذا " 68

#### 9 - باب أفعال التفضيل :

" وأشار بقوله وما لمعرفة أضيف إلخ إلى أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان:

أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان أفضل النساء والهندات أفضل النساء.

والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام. فتجب مطابقتها لما قبله، فتقول: (الزيدان أفضل القوم)، و(الزيدون أفضلوا القوم)، و(أفاضل القوم)، و(وهند فضلى النساء)، و(الهندان فضليا النساء)، و(الهندات فضل النساء ) ، ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج . وقد ورد الاستعمالان في القرآن ، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: {وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ} ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا} وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطنون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون".

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار ابن مالك بقوله هذا إذا نويت معنى (من) البيت أي جواز الوجهين أعني المطابقة وعدمها " 69 .

يقول ابن السراج في أصوله "واعلم: أن "أفعل منك" لا يثنى ولا يجمع, وقد مضى ذكر هذا, تقول: مررت برجل أفضل منك وبرجلين أفضل منك وبقوم أفضل منك, وكذلك المؤنث. وأفضل موضعه خفض على النعت, إلا أنه لا ينصرف.

فإن أضفته جرى على وجهين : (الوجه الأول), إذا أردت: أنه يزيد على غيره في الفضل, فهو مثل الذي معه "من" فتوحده, تقول: مررت برجل أفضل الناس وأفضل رجل في معنى أفضل الرجال, وكذلك التثنية والجمع, تقول: مررت برجلين أفضل رجلين, وبنساء أفضل نساء. والوجه الآخر أن تجعل أفضل اسماً ويثنى ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معنى .

ويعرف بالإضافة, فنقول: جاءني الأفضل, والأفضلان , والأفضلون , وهذان أفضلًا أصحابك وهؤلاء أفضل أصحابك, فإذا كان على هذا لم تقع معه "من" وكانت أنثاه على "فعلى" وتثنيتهما الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات<sup>70</sup> .

( قال الزمخشري في حكم إضافة أفعال التفضيل) أن أفعال التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي, تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم, وتقول هو أفضل رجل, وهما أفضل رجلين, وهم أفضل رجال, والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة.

وله معنيان: أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة هو وهم فيها شركاء، والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت عادلا بني مروان. فأنت على الأول يجوز لك توحيد في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى: " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة "، وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه تؤنثه وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام " ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساونكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون " . وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأنك لما أضفت الأخوة إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد في عداد المضافين إليه، وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة أفعال الذي هو هو إليهم، لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها. وعلى الوجه الثاني لا يمتنع.<sup>71</sup>

" واعلم: أن "أفعل منك" لا يثنى ولا يجمع, وقد مضى ذكر هذا, تقول: (مررت برجل أفضل منك), و(برجلين أفضل منك), و(بقوم أفضل منك), وكذلك المؤنث. وأفضل موضعه خفض على النعت, إلا أنه لا ينصرف, فإن أضفته جرى على وجهين, إذا أردت: أنه يزيد على غيره في الفضل, فهو مثل الذي معه "من" فتوحده, تقول: (مررت برجل أفضل الناس), و(أفضل رجل) في معنى (أفضل الرجال), وكذلك التثنية والجمع, تقول: (مررت برجلين أفضل رجلين), و(نساء أفضل نساء). والوجه الآخر أن تجعل أفضل اسماً ويثنى, ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معنى . ويعرف بالإضافة, فتقول: جاءني: (الأفضل), و(الأفضلان), و(الأفضلون), (وهذان أفضلًا أصحابك وهؤلاء أفضل أصحابك), فإذا كان على هذا لم تقع معه "من" وكانت أثناء على "فعلى" وتثنيتهما الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات "72 .

### الخاتمة :

الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه ، والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

وبعد :

فقد انتهيت بفضل الله ، وتوفيقه من كتابة هذا البحث ، وهو أراء ابن السراج في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ولقد توصلت إلى أهم هذه النتائج :

### النتائج :

- 1 – من أهم أراء ابن السراج في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك يشترط ذلك ابن مالك وجمهور النحاة .
- 2 – ذهب ابن السراج في الأصول إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسماً واحداً
- 3 – ذهب ابن السراج أنّ (إن) النافية تعمل عمل ليس وفي ذلك تبع شيخة المبرد والكوفيين وخالف مذهب أكثر البصريين .
- 4 – ذهب ابن السراج إلى أن (ليس وعسى) حرف وليست فعل و في ذلك تبع مذهب الكوفيين وخالف مذهب البصريين .
- 5 – ذهب ابن السراج إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال فتقول إنما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد

وكذلك (أن وكان ولكن ولعل) أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا خالف فيه جمهور النحاة.

### هوامش البحث :

- 1- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (1993 م) ، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (6/ 2535).
- 2 - أبو البركات كمال الدين الأنباري ( 1985 م) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،(ص: 186) ، و أبو الحسن ، جمال الدين القفطي ، (1982م) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 145)، و أبو بكر ، الأندلسي الإشبيلي ، طبقات النحويين واللغويين (ص: 112) .
- 3- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 9) ، و أبو البركات كمال الدين الأنباري ( 1985 م) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،(ص: 186) .
- 4- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 10 ، 11) .
- 5 - أبو الحسن ، جمال الدين القفطي ، (1982م) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 145) .
- 6- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 12) .
- 7- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 13 - 14) و أبو الحسن ، جمال الدين القفطي ، (1982م) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، (3/ 145) .
- 8 - أبو البركات، كمال الدين الأنباري ( 1985 م) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،(ص: 186) .
- 9 - أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ،الأصول في النحو ،(1/ 17 ، 18) .
- 10 - أبو علي الفارسيّ (1993م) ، الحجة للقراء السبعة (1/ 6) .
- 11- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 17- 19) ، و أبو الحسن ، القفطي ، (1982م) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، (3/ 149) .
- 12- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو ،(1/ 20) .
- 13- أبو العباس شمس الدين ، بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (1994) ، وفيات الأعيان (4/ 340) و أبو البركات الأنباري ( 1985 م) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،(ص: 187) .
- 14 - أبو بكر محمد بن السري ابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 15) .
- 15 - ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ( 1980 م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،(1/ 203) .
- 16- أبو عبد الله، جمال الدين ، ابن مالك الطائي الجياني ، ألفية ابن مالك ، (ص: 17) .
- 17 - أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بثعلب، فإنه كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. ولد سنة مائتين. وتوفي أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ليلة السبت ثلاث عشرة بقيت من جمادى الآخرة، سنة إحدى وتسعين ومائتين، في خلافة المكتفي أبي

محمد علي بن المعتضد، ودفن في مقبرة باب الشام ببغداد. ينظر أبو البركات، كمال الدين الأنباري ( 1985 م ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، (ص: 173 – 176) .

18— هو أبو بكر محمد بن القاسم بشار الأنباري النحوي، وله تصانيف فمن ذلك كتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الفرس وكتاب الأمثال وكتاب المقصور والممدود وكتاب المؤنث والمذكر وكتاب غريب الحديث. وكانت ولادته يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين. وتوفي ليلة عيد النحر سنة ثمان وعشرين، وقيل سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. ينظر أبو البركات، كمال الدين الأنباري ( 1985 م ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، (ص: 197) ، أبو العباس شمس الدين ، ابن خلكان البرمكي الإربلي (1994) ، وفيات الأعيان ، (4/ 341 – 342) .

19— ينظر هامش ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (1/ 203) .

20 — ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (1/ 203) ، و أبو محمد، عبد الله بن يوسف ، ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 196) ، و أبو حيان الأندلسي التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، (4/ 27) ، (28).

21 — ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 157) .

22 — أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 72) .

23— أبو العباس ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن عمير اللخمي القرطبي ( 1979 م ) ، الرد على النحاة ، (ص: 96) .

24— أبو محمد، عبد الله بن يوسف ابن هشام ( 1985 م ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (ص: 536) .

25— أبو سعيد خليل ، صلاح الدين العلائي (1990م) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، (ص: 176) . و عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 368) .

26 — ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (1/ 211) .

27— من بحر الطويل لم ينسب لقائل. والشاهد فيه قوله: فأنت لدى بحبوحة الهون كائن، حيث اجتمع الظرف وعامله الواجب الحذف، وقد ظهر العامل اسم فاعل، فدل على أن تقديره حين يستتر اسم فاعل أولى من تقديره فعلا وهو شاد والقياس حذفه. ينظر شرح ابن عقيل 211/1، والمقاصد

- النحوية 517/1، وشرح شواهد المغني 847/2 ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (2/ 1000) . والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك (ص: 422).
- 28 — ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 228)
- 29 — ينظر أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) ، المسائل الحليّيات (ص: 222) .
- 30 — ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (1/ 262).
- 31 — أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو ، (1/ 82).
- 32 — المصدر السابق نفسه ، (2/ 228).
- 33 — ينظر أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 27).
- 34 — لا يوجد نص في كتاب سيبويه على هذا الموضوع .
- 35 — ينظر أبو البركات، كمال الدين الأنباري (2003م) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين (1/ 130)، وابن عقيل ، ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 277، 278) .
- 36 — ينظر ابن السراج ،الأصول في النحو (1/ 90) .
- 37 — أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، (1/ 270) .
- 38 — ينظر ابن مالك ، شرح الكافية الشافية (1/ 447) .
- 39 — ابن عقيل ، ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 317) .
- 40 — ابن السراج (ت: 316هـ) ، الأصول في النحو (1/ 233) .
- 41 — ابن عقيل ، ( 1980 م ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 317) .
- 42 — سيبويه (ت: 180هـ) ، الكتاب (2/ 137) .
- 43 — أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، (1999م) ، أسرار العربية (ص: 140).
- 44 — أبو محمد، عبد الله بن يوسف ، جمال الدين، ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1/ 12).
- 45 — أبو السعادات المبارك ، ابن الأثير البديع في علم العربية (1/ 479).
- 46 — أبو بشر، عمرو بن عثمان ، سيبويه ( 1988 م ) ، الكتاب لسيبويه (3/ 157).
- 47 — ينظر أبو بشر، عمرو بن عثمان ، الكتاب لسيبويه (2/ 375) .
- 48 — أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ( 2008 م ) ، شرح كتاب سيبويه (3/ 139-140).
- 49 — ينظر أبو العباس، المبرد (ت: 285هـ) ، المقتضب (3/ 72) .
- 50 — أبو سعيد السيرافي (ت: 368 هـ) ، شرح كتاب سيبويه (3/ 136) .

- 51 — أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي (1992 م) ، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: 467 - 468).
- 52 — ابن مالك الطائي الجياني (ت: 672هـ) ، ألفية ابن مالك ، باب أفعال المقاربة ، (ص: 20) .
- 53 — ابن عقيل (1980 م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 322).
- 54 — سورة محمد: 22.
- 55 — ينظر المصدر السابق (1/ 322 - 323)
- 56 — أبو البركات، كمال الدين الأنباري (1999 م) ، أسرار العربية (ص: 108).
- 57 — أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (1985 م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 201).
- 58 — قيل للعجاج بن روبة ، ينظر أبو البركات، كمال الدين الأنباري (2003م) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 95) ، و ابن عقيل ، الهمداني المصري (198م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 199) ، و عبد القادر بن عمر البغدادي (1997م) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (2/ 109) .
- 59 — ابن عقيل ، الهمداني المصري (1980 م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 200) .
- 60 — أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 72) .
- 61 — ينظر أبو البركات الأنباري ، 2003م ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 380) ، و أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (2/ 119) .
- 62 — البيت من البسيط — لم ينسب إلى قائل ، الكتاب (2/ 383) ، والأصول (2/ 119) ، والإنصاف (2/ 380) ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 240).
- 63 — أبو البركات الأنباري ، 2003م ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 380)، و أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (2/ 119) .
- 64 — ابن عقيل ، الهمداني المصري (1980 م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 240) .
- 65 — المصدر السابق (3/ 170) .
- 66 — أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 115) .
- 67 — المصدر السابق ، (1/ 167) .
- 68 — أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (1987 م) ، إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 122) .
- 69 — ابن عقيل ، الهمداني المصري (1980 م) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 181) .
- 70 — أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 227 ، 228) .
- 71 — أبو القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري جار الله (1993م) ، المفصل في صنعة الإعراب (ص: 120 - 121) .
- 72 — أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو (1/ 227 - 228) .